اليمن في العام العاشر: حربٌ من أجل فلسطين

صنعاء | دشّنت قوات صنعاء البحرية العام العاشر لمواجهتها العدوان السعودي - الإماراتي المدعوم أميركياً، بشن هجوم عسكري جديد مباشر ضد القوات الأميركية في البحر الأحمر، وليس ضد السعودية والإمارات، كما كان يحدث سابقاً في الذكرى السنوية للعدوان والحصار. وقالت مصادر عسكرية في صنعاء، لـ«الأخبار»، إنّ القوات البحرية اليمنية اشتبكت مع البوارج والمدمرات الأميركية والبريطانية في البحر الأحمر، وإنها أدخلت إلى المعركة نوعاً جديداً من الطائرات المسيّرة قبل أيام. وفي الوقت الذي أكد فيه مصدر ملاحي في الحديدة، أن التوتّر في البحر الأحمر تصاعد في الأيام الماضية بشكل كبير، قال صيادون يمنيون في سواحل المحافظة إنهم عثروا على جثة جندي من البحرية الأميركية كانت أُعلنت وفاته قبل أيام. وأوضحوا أن هذا الجندي يُدعى إيليا ريدل، ويبلغ من العمر 30 عاماً، وكان يعمل في وحدة المدفعية على متن المدمرة «يو إس إس هالسي»، مضيفين أنه تم العثور أيضاً على جثث ثلاثة صيادين يُعتقد أن القوات البحرية الأميركية استهدفتهم أثناء ممارستهم الصيد في البحر الأحمر.وأعلن الناطق باسم قوات صنعاء، العميد يحيى سريع، أن القوات البحرية اليمنية نفذت 6 عمليات عسكرية خلال 72 ساعة بعدد كبير من الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة، شملت 4 عمليات على أربع سفن، هي «ميرسك ساراغوتا» الأميركية في خليج عدن، و«إي بي إل ديترويت» الأميركية في البحر الأحمر، و«هوانغ بو » البريطانية في البحر الأحمر، و«ليدي» التي كانت متجهة إلى موانئ فلسطين المحتلة. وأوضح أن سلاح الجو المسيّر نفّذ عملية عسكرية نوعية استهدفت مدمرتين حربيتين أميركيتين في البحر الأحمر، وكذلك نفذت القوة الصاروخية عملية عسكرية استهدفت عدداً من الأهداف الإسرائيلية في

منطقة أم الرشراش (إيلات).

وفي أعقاب اتهامات أميركية لصنعاء باستهداف ناقلة نفط صينية في البحر الأحمر، الأحد الماضي، أوضحت مصادر ملاحية، لـ«الأخبار»، أن السفينة التي أطلقت عليها القوات البحرية اليمنية عدداً من الصواريخ المضادة للسفن، بريطانية وليست صينية، وأنها تعمّدت تغيير هويتها إلى صينية لتجنّب ضربات صنعاء. وبيّنت المصادر أن المالك الأصلي للسفينة في الفترة من 21 تشرين الأول 2019 حتى 28 كانون الثاني 2024، كان شركة مقرها المملكة المتحدة، وأن من أسماء الناقلة سابقاً «أميرة دبي» أو «برايت أويل لاكي»، وتم تغيير بياناتها في السابع من شباط الماضي لتصبح باسم «هوانغ بو»، وملكيتها إلى شركة تدعى «هارا جام ليمتيد» ومقرها هونغ كونغ. وفي الوقت الذي أحجمت فيه بكين عن التعليق على ذلك، أعلن نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف، في تصريحات صحافية، أن روسيا والصين تجريان اتصالات مع صنعاء بشأن مرور السفن التجارية التابعة للدولتين في البحر الأحمر وخليج عدن. وأشار إلى أن «موسكو تلقّت تطمينات من صنعاء بشأن عدم استهداف أي سفن روسية، وأن قرار الحظر مرتبط بشكل كلي بالأحداث الدامية في قطاع غزة».

في هذا الوقت، افتتحت صنعاء العام العاشر من مواجهتها العدوان والحصار، برفع مستوى المساندة للشعب الفلسطيني. وأكد رئيس «المجلس السياسي الأعلى»، مهدي المشاط، في كلمة للمناسبة، أن القدرات العسكرية الكبيرة لليمن لا تشكّل خطراً على دول الجوار، مضيفاً أن الخطر الأساسي في المنطقة هو الكيان الإسرائيلي. ودعا قادة السعودية والإمارات إلى المضي في إحلال السلام المستدام وإنهاء العدوان وتوقيع وتنفيذ خريطة الطريق الأممية التي تم التوصل إليها. وفي الإطار نفسه، حذّر نائب وزير خارجية حكومة الإنقاذ، حسين العزي، في منشور على «إكس»، دول «التحالف» من مغبة استفزاز صنعاء، ناصحاً إياها بالجنوح إلى السلام، ومهدّداً بأن حركة «أنصار ا» لديها القدرة على قلب الطاولة على الجميع.

وكان المبعوث الأممي إلى اليمن، هانس غروندبرغ، قد أنهى زيارة إلى سلطنة عمان، في إطار المساعي لإحياء مسار السلام. وأكد وزير خارجية سلطنة عمان، بدر البوسعيدي، خلال اجتماعه بغروندبرغ، الأهمية التي توليها بلاده لاستقرار اليمن وأمنه ووحدته وسيادته على أرضه، ودعمها لكل الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك. وقالت وزارة الخارجية العمانية، في بيان، إن «اللقاء تناول مستجدات الجهود الأممية المبذولة لإحلال الوفاق الشامل والسلام في اليمن». وكان المكتب الإعلامي للمبعوث الأممي أعلن أن الأخير «ناقش خلال الزيارة، مع عدد من كبار المسؤولين العمانيين، التطورات الأخيرة، ودعم الاستقرار الإقليمي، عبر عملية سلام يمنية تحت رعاية الأمم المتحدة». وفي الإطار نفسه، تحدث رئيس «منظمة فكر اليمنية للحوار»، عبد العزيز العقاب، الذي يتواجد في سلطنة عمان، في منشور على منصة «إكس»، عن «وجود مؤشرات كبيرة إلى إعادة مسار السلام إلى الطريق الصحيح»، ملمّحاً إلى «اقتراب موعد التوقيع

على خريطة الطريق اليمنية التي أعدتها الأمم المتحدة للدخول في حالة سلام مستدام، ووقف إطلاق النار بشكل كلي، والبدء بتنفيذ خطوات عملية في الملف الإنساني».